

مبابدى و النظم المسبقة

الدكتور
محمد رفعت عبد الوهاب

أستاذ ورئيس قسم القانون العام
بكلية الحقوق - جامعة بيروت العربية
وأستاذ القانون العام بجامعة الاسكندرية

منشورات الحلبي الحقوقية
بيروت - لبنان
٢٠٠٢

الفهرس العام

الصفحة	الموضوع
--------	---------

٥	تقديم وتمهيد:
٥	(فكرة عامة عن الموضوعات وبيان التفرقة بين النظم السياسية والقانون الدستوري)

الباب الأول

الدولة كأساس للتنظيم السياسي

١٥	الفصل التمهيدي: مدلول الدولة
١٦	المبحث الأول: ضرورة انفصال الدولة عن أشخاص الحكم
١٧	المطلب الأول: التصور الخاطئ القديم للدولة
٢٠	المطلب الثاني: التصور الصحيح الحالي للدولة
٢٦	المبحث الثاني: عدم صحة النظرية القديمة التي كانت تخلط بين الأمة والدولة

٢٨	أولاً: المقصود بالأمة بمعناها الدقيق
٣١	ثانياً: الأدلة على خطأ نظرية التطابق بين الأمة والدولة
٣٤	الفصل الأول: تعريف الدولة واقرار شخصيتها المعنوية
٣٤	المبحث الأول: تعريف الدولة وتحديد أركانها
٣٥	المطلب الأول: تعريف الدولة
٣٨	المطلب الثاني: أركان الدولة
٣٨	أولاً: الشعب
٤١	ثانياً: الإقليم
٤٥	ثالثاً: السلطة السياسية الحاكمة
٤٦	- هل يشترط رضا الطبقة المحكومة بالهيئة الحاكمة؟
٤٧	- الاعتراف بالدولة والفارق بينه وبين الاعتراف بالحكومة
٤٨	- مفهوم الدولة في الاسلام
٤٩	المبحث الثاني: الاعتراف بالشخصية المعنوية للدولة
٥١	المطلب الأول: الاتجاه القديم المنكر للشخصية المعنوية للدولة
٥٢	المطلب الثاني: الاتجاه المؤيد للشخصية المعنوية للدولة
٥٣	- الشخصية المعنوية للدولة تنتهي للقانون العام
٥٣	- مزايا الاعتراف بالشخصية المعنوية للدولة

الفصل الثاني: أصل نشأة الدولة	٥٦
المبحث الأول: نظرية القوة	٥٦
المبحث الثاني: النظريات العقدية	٥٧
أولاً: نظرية هوبر	٥٧
ثانياً: نظرية لوك	٥٩
ثالثاً: نظرية جان جاك روسو	٦١
- نقد النظريات العقدية	٦٣
المبحث الثالث: نظرية تطور الأسرة	٦٤
المبحث الرابع: نظرية التطور التاريخي	٦٥
الفصل الثالث: أنواع الدول	٦٧
المبحث الأول: الدول البسيطة أو الموحدة	٦٧
المبحث الثاني: الدول المركبة	٦٨
المطلب الأول: الاتحاد الشخصي	٦٩
المطلب الثاني: الاتحاد الكونفدرالي أو التعاوني	٧١
المطلب الثالث: الاتحاد الحقيقى أو الفعلى	٧٤
المطلب الرابع: الاتحاد الفيدرالى أو المركب	٧٥
أولاً: كيفية نشأة الاتحاد الفيدرالى	٧٧
ثانياً: مظاهر الاتحاد الفيدرالى	٧٧
ثالثاً: مظاهر ازدواج السلطات العامة في الاتحاد	
الفيدرالى	٨١
رابعاً: التفرقة بين النظام الفيدرالى واللامركزية	
الادارية في الدولة الموحدة	٨٤
خامساً: مزايا وعيوب الاتحاد الفيدرالى	٨٦

الفصل الرابع: سيادة الدولة والسيادة داخل الدولة	٨٩
المبحث الأول: النظريات الشيوراطية	٩١
أولاً: نظرية الطبيعة الالهية للحاكم	٩٣
ثانياً: نظرية الحق الالهي المباشر	٩٣
ثالثاً: نظرية الحق الالهي غير المباشر	٩٤
المبحث الثاني: النظرية الديمocrاطية	٩٥
المطلب الأول: نظرية سيادة الأمة	٩٦
أولاً: مضمون النظرية	٩٦
ثانياً: النتائج المترتبة على نظرية سيادة الأمة	٩٧
ثالثاً: الانتقادات التي وجهت الى نظرية سيادة الأمة	٩٨
رابعاً: مبدأ سيادة الأمة في دساتير الدول العربية	١٠٤
المطلب الثاني: نظرية سيادة الشعب	١٠٤
<u>أولاً: مضمون النظرية</u>	١٠٤
ثانياً: النتائج المترتبة على نظرية سيادة الشعب	١٠٥
ثالثاً: الانتقادات الموجهة الى نظرية سيادة الشعب	١٠٨
رابعاً: مبدأ سيادة الشعب في دساتير الدول العربية	١٠٩
المطلب الثالث: التقدير العملي لمبدأ سيادة الأمة ومبدأ سيادة الشعب	١١٠

المطلب الرابع: مشكلة السيادة في الدولة الاسلامية	١١٣.....
الفرع الأول: صاحب السيادة في الدولة الاسلامية	١١٤
أولاً: الاتجاه الأول: السيادة هي لله تعالى	١١٤
ثانياً: الاتجاه الثاني: السيادة في الدولة الاسلامية هي للأمة	١١٦
ثالثاً: الاتجاه الثالث: اتجاه وسط بين الاتجاهين	١١٨.....
- رأينا في الموضوع	١١٩.....
الفرع الثاني: مظاهر التعبير عن السيادة في الدولة الاسلامية (الدستور والسلطات العامة)	١٢٤
أولاً: الدستور في الدولة الاسلامية	١٢٤
ثانياً: السلطات العامة في الدولة الاسلامية	١٣١.....
الباب الثاني	
الحكومة	
مفهوم الحكومة	١٤١.....
الفصل الأول: التقسيمات الرئيسية لأنواع الحكومات	١٤٣
المبحث الأول: أنواع الحكومات بالنظر الى كيفية اختيار رئيس الدولة	١٤٣
الفرع الأول: اختلاف الحكومة الملكية عن الحكومة الجمهورية من حيث طريقة تولي رئاسة الدولة	١٤٥

الفرع الثاني: اختلاف الحكومة الملكية عن الحكومة الجمهورية من حيث مدة الرئاسة	١٤٨
الفرع الثالث: اختلاف الحكومة الملكية عن الحكومة الجمهورية من حيث مسؤولية رئيس الدولة	١٥٢
المبحث الثاني: أنواع الحكومات من حيث خضوعها للقانون	١٥٥
أولاً: الحكومة الاستبدادية	١٥٥
ثانياً: الحكومة القانونية	١٥٦
المبحث الثالث: أنواع الحكومات من حيث مصدر السيادة في الدولة	١٥٩
المطلب الأول: الحكومة الفردية	١٦٠
أولاً: الحكومة الملكية المطلقة	١٦٠
ثانياً: الحكومة الديكتاتورية	١٦٢
- تقسيم الديكتاتورية	١٦٤
- الخصائص العامة للديكتاتورية	١٦٤
المطلب الثاني: الحكومة الأقلية	١٧٢
- تطبيقات حكومة الأقلية	١٧٣
المطلب الثالث: الحكومة الديمقراطية (أو حكومة الشعب)	١٧٥
الفصل الثاني: الحكومة الديمقراطية	١٧٧
المبحث الأول: تعريف الديمقراطية وخصائصها والاختلاف بينها وبين النظم الماركسيّة	١٧٩
المطلب الأول: تعريف الديمقراطية وأصولها التاريخي	١٧٩

المطلب الثاني: خصائص الديمقراطية	١٨٣
المطلب الثالث: الاختلاف بين الديمقراطية والنظم الماركسيّة	١٩١
المبحث الثاني: المبادئ الرئيسية لنظام الحكم الديمقراطي	١٩٧
المطلب الأول: مبدأ الفصل بين السلطات	١٩٨
أولاً: نشأة المبدأ	١٩٨
ثانياً: مضمون مبدأ الفصل بين السلطات	١٩٩
ثالثاً: مزايا مبدأ الفصل بين السلطات	٢٠١
المطلب الثاني: مبدأ احترام الحقوق والحريات الفردية	٢٠٣
- تقسيم الحقوق والحراءات الفردية	٢٠٥
أولاً: الحريات الشخصية	٢٠٥
ثانياً: حريات الفكر والحراءات الذهنية	٢٠٧
ثالثاً: حرية التجمع	٢٠٩
رابعاً: الحريات الاقتصادية	٢١٠
خامساً: الحريات أو الحقوق السياسية	٢١٠
سادساً: تطور نظرية الحريات وظهور طائفة الحقوق الاجتماعية والاقتصادية	٢١١
المبحث الثالث: الأصول العامة لنظام الحكم في الاسلام	٢١٣
- الاسلام دين ودولة	٢١٣
- مبادئ نظام الحكم في الاسلام	٢١٦

٢١٦ أولاً: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

٢١٨ ثانياً: مبدأ الشورى

٢١٩ - مدى الالتزام بالرأي الناتج عن الشورى

٢٢٠ - تطبيق مبدأ الشورى في التاريخ الإسلامي

٢٢٢ ثالثاً: مبدأ المساواة

٢٢٣ رابعاً: مبدأ العدل

٢٢٥ خامساً: مبدأ احترام الحريات

٢٢٥ ١ - الحريات الشخصية

٢٢٧ ٢ - الحريات الفكرية

٢٢٩ سادساً: مبادئ تنظيم ادارة الدولة في الإسلام

٢٢٩ ١ - اعلاء قيمة العمل

٢٣٠ ٢ - حسن اختيار القيادات السياسية والادارية

٢٣٢ ٣ - انشاء الدوائيين أو الوزارات

الباب الثالث

أنواع الديمقراطيات الغربية

الفصل الأول: صور الديمقراطية

المبحث الأول: الديمقراطية المباشرة

المبحث الثاني: الديمقراطية غير المباشرة (أو النيابة)

- أركان النظام النيابي

- تشكيل البرلمان

٢٥٠	- نظام المجلس النيابي الواحد ونظام المجلسين
٢٥٨	- أسلوب انتخاب البرلمان
٢٥٨	- طبيعة حق الانتخاب
٢٧١	- طرق الانتخاب
٢٨٦	المبحث الثالث: الديمقراطية شبه المباشرة
٢٨٧	- مظاهر الديمقراطية شبه المباشرة
٢٩٥	الفصل الثاني: الأنظمة الديمقراطية المعاصرة
٢٩٧	المبحث الأول: النظام البرلماني
٢٩٨	المطلب الأول: أركان النظام البرلماني
٢٩٨	أولاً: ثنائية السلطة التنفيذية
٣٠٠	ثانياً: التعاون والرقابة المتبادلة بين السلطات التشريعية والتنفيذية
٣٠٩	المطلب الثاني: النظام البرلماني في إنجلترا
٣١٤	المبحث الثاني: النظام الرئاسي
٣١٥	المطلب الأول: أركان النظام الرئاسي
٣٢٠	المطلب الثاني: تطبيق النظام الرئاسي في الولايات المتحدة الأمريكية
٣٣٣	المبحث الثالث: نظام حكومة الجمعية النيابية
٣٣٣	المطلب الأول: أساس وخصائص نظام حكومة الجمعية النيابية
٣٣٥	المطلب الثاني: تطبيق نظام حكومة الجمعية النيابية في سويسرا
٣٣٩	المبحث الرابع: النظم الدستورية المختلطة

الباب الرابع

وظيفة الدولة في ضوء المذاهب السياسية

الفصل الأول: المذهب الفردي ٣٤٨	الفصل الأول: المذهب الفردي ٣٤٨
أولاً: الأسس التي يقوم عليها المذهب الفردي ٣٤٨	أولاً: الأسس التي يقوم عليها المذهب الفردي ٣٤٨
ثانياً: الانتقادات الموجهة للمذهب الفردي ٣٥١	ثانياً: الانتقادات الموجهة للمذهب الفردي ٣٥١
الفصل الثاني: المذهب الاشتراكي ٣٥٤	الفصل الثاني: المذهب الاشتراكي ٣٥٤
أولاً: تعريف الاشتراكية ٣٥٤	أولاً: تعريف الاشتراكية ٣٥٤
ثانياً: أسس المذهب الاشتراكي ٣٥٦	ثانياً: أسس المذهب الاشتراكي ٣٥٦
ثالثاً: الانتقادات الموجهة للمذهب الاشتراكي ٣٦٠	ثالثاً: الانتقادات الموجهة للمذهب الاشتراكي ٣٦٠
الفصل الثالث: المذهب الاجتماعي ٣٦٣	الفصل الثالث: المذهب الاجتماعي ٣٦٣
- أسبقية الشريعة الاسلامية في تقرير الاتجاه الاجتماعي ٣٦٥	- أسبقية الشريعة الاسلامية في تقرير الاتجاه الاجتماعي ٣٦٥
المعتدل ٣٦٥	المعتدل ٣٦٥
أولاً: روح الاعتدال في الاسلام ٣٦٧	أولاً: روح الاعتدال في الاسلام ٣٦٧
ثانياً: حماية الحرية الفردية دون اطلاقها ٣٦٧	ثانياً: حماية الحرية الفردية دون اطلاقها ٣٦٧
ثالثاً: حماية الاسلام للملكية الفردية مع تقييدها للصالح العام ٣٦٨	ثالثاً: حماية الاسلام للملكية الفردية مع تقييدها للصالح العام ٣٦٨
رابعاً: التكافل الاجتماعي في الاسلام ٣٧٠	رابعاً: التكافل الاجتماعي في الاسلام ٣٧٠
خامساً: الدولة الاسلامية ودورها في رعاية المصالح العامة ٣٧١	خامساً: الدولة الاسلامية ودورها في رعاية المصالح العامة ٣٧١